سركيس : تأجيل مشروع قانون الدفاع

تأجيل النظر في قانون الدفاع مجددًا والتركيز على الخطة الامنية

اعادة فتح الملف الفلسطيني وفرض شرعية الجيش

اللقاءات مع الجبهة "اللبنانية" تمييع للصراع وخدمة مجانية للمشروع الفاشي

مرة جديدة خرجت الحكومة اللبنانية من احتماعها دون قرارات . وكانت الجلسة الوزارية شكلية بعد ان تم عرض مشروع الجدول الزمني لتنفيذ مقررات بيت الدين في جلسات العمل التي سبقت اجتماع الحكومة ، لا سيما الجلسة التي عقدها رئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية وقيادات الجيش والردع وقوى الامن الداخلي قبل قليل من جلسة مجلس الوزراء .

وقد اكد الرئيس الحص بعد هذه الجلسة ان المناقشات كانت مفيدة لتضيق الخيار وتوجيه الرؤيا نحو حلول معينة . واشار الى ان الخطة الامنية بشكلها النهائي لم تنجز بعد على امل انهائها واقرارها في الجلسة المقبلة للحكومة .

تأجيل البحث في قانون الدفاع

في هذه الاثناء واصل الحكم الفصل بين الخطة الامنية وقانون الدفاع واكد رئيس الحكومة في حديثه مع الصحفيين ان « الوقت لم يتسن للبحث في مشروع الدفاع بالتفصيل » . وهكذا عاد الحكم ليقف على ابواب الخطوة التي طالما حذرت منها الحركة الوطنية وكافة القوى المناهضة للجبهة الفاشية .

فالعمل على اقرار الخطة الامنية قبل تعديل قانون الدفاع يعني ان الحكم قطع شوطا جديدا في تثبيت « شرعية » الجيش الحالي كامر واقع . فبعد ان تم تكليف الجيش بمهمات امنية محددة انتقل الحكم الى اعطاء هذا الجيش صلاحية الاشتراك في وضع الخطة الامنية وبرمجتها وتحديد اولويات التنفيذ . ودفع في الوقت نفسه الى تثبيت « شرعية » الجيش وتدعيمه فكان ارسال قائد الجيش الى فرنسا لعقد صفقات تؤمن تسليحا جيدا لجيش اعلن في اكثر من مناسبة عملية وقوفه الى جانب القوى الفاشية . ومن هنا يأتي السعي لاقرار الخطة الامنية وتكليف الجيش بتنفيذ جزء منها خطوة جديدة من خطوات التراجع امام الضغط والهيمنة الفاشية .

فقد اعلنت الجبهة « اللبنانية » مرارا رفضها تعديل تركيبة الجيش الراهنة والحد من صلاحيات قائده وعادت مجددا من خلال الهجوم على موكب الوزير بطرس ونسف منزل عائلة قائد الجيش والاشتباكات مع الجيش في منطقة جبيل لتؤكد انها لن تسمح بأي شكل من الاشكال ان تخرج هذه المؤسسة عن هيمنتها التامة .

عودة الى الملفين الوطني والفلسطيني

وفي مقابل التعنت الفاشي تركز اهتمام اجتماعات القصر قبل جلسة مجلس الوزراء على دراسة مشروع البرنامج المشترك الذي اعدته قيادات الردع والجيش والامن الداخلي لتنفيذ مقررات بيت الدين . وجرى خلال هذه الجلسات وضع الملاحظات الاخيرة على البرنامج تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء في اجتماعه المقبل . واشارت الانباء التي تسربت حول الخطة الى ان « العقبات » الرئيسية التي تقف في وجه البرنامج هي نزع السلاح في شمال لبنان وفي منطقة ما بين النهرين - الليطاني والزهراني - وتحديد الطرف الذي سيتولى الامن في المنطقة الشرقية من بيروت والمناطق التي تسيطر عليها القوى الفاشية .

وحول النقطة الاخيرة بات واضحا من سلسلة الخطوات السابقة ان البحث يجري عن مخرج يؤدي الى تثبيت « الامن الذاتي » للجبهة « اللبنانية » ... فبعد الصدامات الاخيرة في الاشرفية وانسحاب القوات السورية جرى تسليم « امور الامن » الى القوات السعودية ونتج عن ذلك فك الحصار عن الجبهة الانعزالية واعادة تعزيز المتاريس واستئناف القنص من الاشرفية على المناطق الاخرى . فقد شهد الاسبوع الماضي العديد من اعمال القنص كان بعضها يستهدف المارة دون تمييز وبعضها الآخر

امين الجميل يسبق سركيس الى العاصمة الفرنسية

□ قبل زيارة رئيس الجمهورية الى باريس في السابع والعشرين والثامن والعشرين من الشهر الحالي . توجه امين الجميل الى العاصمة الفرنسية وبدأ باجراء محادثات حول مختلف وجوه الازمة اللبنانية والدور الفرنسي الحالي والمستقبلي .

وفي لقائه مع رئيس المجموعة النيابية في « الاتحاد من اجل الديمقراطية » القريب من الرئيس ديستان جرى البحث في طبيعة زيارة الرئيس سركيس المقبلة والمحادثات التي من المحتمل ان يجريها مع المسؤولين الفرنسيين .

عجز الخزينة مليار و ٣٠٠ الف ليرة
الدولة تقترض وتقترض والاموال لا تذهب مشاريعا بل معاشات ورواتب

□ ذكرت مصادر وزارية ان عجز الخزينة في موازنة ١٩٧٩ تبلغ حوالي مليار و ٣٠٠ الف ليرة لبنانية .

وقالت المصادر ان هذا العجز يعود الى تعطل اكثر المرافق الحيوية والاقتصادية في لبنان .

واضافت المصادر قائلة ان الدولة تقترض من المصرف المركزي ومن عدد من المصارف الاخرى وان ما تقترضه الدولة من اموال لا يذهب الى اية مشاريع بل تدفع منه معاشات المستخدمين والموظفين في القطاع العام ، مع العلم ان الدولة مهتمة بالقطاع الخاص اكثر من القطاع العام ، حسب تعبير المصادر الوزارية .

استهدف سيارات النقل التابعة للمدارس فقتل طالبة وجرح اخرى مما اثار موجة احتجاج شديدة دفع باهالي بيروت الى توجيه رسالة لرئيس الجمهورية .

ومن المتوقع ان تستمر السلطة في نهجها السابق ولهذا فهي تقف حائرة امام معرفة من سيتولى الامن في مناطق سيطرة الجبهة « اللبنانية » خصوصا وان القوى الانعزالية اكدت رفضها لاي وجود يحد من حركتها والمحت الى انها لن تسمح للجيش اللبناني رغم ولائه شبه التام لها بدخول مناطقها واعربت اكثر من مرة عن اعتقادها بأن قوات النظام يجب ان تلعب في احسن الاحوال دور الفاصل بين الجبهة الفاشية والقوى المناهضة لها واذا كان النظام اللبناني قد حقق بعد مؤتمر بيت الدين جزءا من مطالب الجبهة « اللبنانية » فجعل من القوات السعودية حاجزا بين القوات الفاشية والقوى المعادية لها فان تصلب رئيس الجمهورية وتمسكه بوجهة نظر التحالف الشمعوني - الكتائبي يشير الى ان الامور تسير باتجاه خلق امر واقع يمنع ضرب المشروع الفاشي . ومن هنا يتضح ان الخطة الامنية لن تكون اكثر من استكمال للخطوات السابقة التي تجاهلت تماما مسؤولية الجبهة « اللبنانية » في اشعال الاوضاع في لبنان بغية السيطرة التامة عليه .

ولم تكتف السلطة بتجاهل المشروع الفاشي - الصهيوني ودوره في الجنوب وفي مناطق سيطرة الجبهة الانعزالية بل قفزت مجددا الى اعتبار الحلف الفلسطيني والسلاح الفلسطيني المشكلة الاساسية التي تمنع الاستقرار في لبنان ! فعاد الحديث مجددا يتركز حول « عدم شرعية » تواجد المقاومة في جنوب الليطاني لان مقررات الرياض والقاهرة لا تنص على ذلك . وكذلك « عدم شرعية » تواجد المقاومة في المناطق المحاذية للحدود كما نصت اتفاقية القاهرة لان القرار الدولي رقم ٤٢٥ يتضارب مع هذه الاتفاقية . ومن المعروف ان طرح الموضوع بهذا الشكل ليس جديدا انما يأتي ضمن حملة منسقة بين الجبهة « اللبنانية » والرئيس سركيس وبعض السلطة الموالية للجبهة « اللبنانية » وقد اتضحت معالم هذه الحملة منذ مؤتمر بيت الدين وكلمة الرئيس سركيس في مؤتمر بغداد وتركيز الاعلام الفاشي قبل وبعد اللقاءات المشبوهة مع « شخصيات فلسطينية » على ان الفلسطينيين اعترفوا بالخطأ وابدوا استعدادهم لسحب سلاحهم ووجودهم المسلح من لبنان .

واذا كانت هذه الحملة تهدف الى ازاحة الانظار عن خطورة المشروع الفاشي وعن ازمة النظام اللبناني ودوره في تطور واستمرار الاحداث في لبنان . فانها تهدف ايضا واساسا الى تطويق المقاومة الفلسطينية ونزع بندقيتها واضعافها وبالتالي ازاحتها كعقبة في وجه المخططات التي تجري حاليا لفرض السيطرة الامبريالية والرجعية على المنطقة .

وتكون السلطة بهذا قد حققت هدفين الاول تبرئة الفاشيين وحمايتهم والثاني القضاء على الوجود الوطني الفلسطيني تمهيدا للقضاء على الوجود الوطني اللبناني ايضا . وفي هذا الاطار يسعى النظام اولا الى سحب سلاح جميع القوى المناهضة للجبهة الفاشية فقد حدد الحكم نزع السلاح من الشمال الواقع خارج سيطرة الجبهة « اللبنانية » بينما لم يبرز ما يشير الى ان الدولة عازمة على سحب السلاح من القوى الفاشية التي تواصل تفجير الاوضاع في بيروت والجبل والجنوب منذ حوالي اربع سنوات وتعتبر نفسها « الشرعية » الوحيدة .

اللقاءات مع الفاشيين

في هذه الاثناء تأتي اللقاءات التي تمت بين بعض الجهات الفلسطينية وبين اركان الجبهة « اللبنانية » لتساهم مع الحكم اللبناني في فك عزلة هذه الجبهة وفي تمييع صورة الصراع على الساحة اللبنانية في الوقت الذي تواصل فيه ميليشيات هذه الجبهة التصعيد والضغط والقيام بحملات التهجير للوطنيين والفلسطينيين من مناطقها ، كما جرى في ضبيه وبعض قرى جبيل مؤخرا .

فقد جاءت هذه الاتصالات الاخيرة والاجتماعات التي سبقتها ومهدت لها مع امين الجميل محاولة فاشلة لتخطي النضالات والتضحيات التي قدمتها الجماهير اللبنانية والفلسطينية وما زالت لاسقاط المشروع الفاشي ومحاولة لطمس وتمييع طبيعة الصراع على الساحة اللبنانية .

فالجبهة « اللبنانية » اثبتت بما لا يقبل الشك تعاونها مع العدو الصهيوني في الجنوب وبيروت وحددت اهدافها الواضحة ووضعت برامجها العلنية للسيطرة على لبنان تحت شعار « تحريره من الغرباء » والوطنيين . وبالتالي فان اللقاء معها في وقت باتت تعيش فيه عزلة لبنانية وعربية ودولية لن يؤدي سوى الى خدمتها والسماح لها بالتقاط انفاسها تمهيدا للقيام بخطوة جديدة .

ولا شك بأن التساهل في التعامل مع هذه اللقاءات سيؤدي الى نتائج سلبية عديدة على الصعيد الوطني ابرزها محاولة تخطي الحركة الوطنية اللبنانية في مسألة هي من صميم مسؤولياتها وكذلك الاستهتار بالجماهير التي قاتلت دفاعا عن مصالحها وحقوقها في وجه الخطر الفاشي . ولا شك بأن الحديث عن عدم تكليف الخالدي والصباغ بالقيام بهذه اللقاءات هو قمة الاستهتار بوعي الجماهير اللبنانية والفلسطينية .

من هنا وامام استمرار المشروع الفاشي يصبح استمرار الحركة الوطنية في موقفها المناهض لتمييع صورة الصراع مع الطرف الفاشي وضرورة العمل والتعبئة لمحاربة مشروعه هو الحل الوحيد لانقاذ الجماهير اللبنانية والفلسطينية من القمع الفاشي ، خصوصا بعد ان اكدت مواقف رأس السلطة اللبنانية وقوفها الى جانب الجبهة اللبنانية ومشروعها .

الحنين الى فرنسا

□ علقت الدوائر السياسية والعسكرية الاسبوع الماضي على التحضير للزيارة التي سيقوم بها الرئيس سركيس في اواخر الشهر الجاري لفرنسا وانجاز الملف اللبناني للمحادثات اللبنانية - الفرنسية .

وقالت مصادر مطلعة « ان الجانب السياسي من المحادثات يرتدي طابعا بالغ الاهمية بالنسبة للازمة اللبنانية وما يمكن ان يكون لفرنسا من دور فاعل في معالجتها محليا وعربيا نظرا الى علاقاتها مع دول المنطقة ... » خصوصا وان الدور الفرنسي حظي بتأييد اميركي ابتداء بقوات الطوارئ الدولية في الجنوب ومرورا بتأييد وزارة الخارجية الاميركية لتصريح دي غيرنغو .

■